العنوان:	النظام السياسي الجزائري في ظل خيار المصالحة الوطنية : التطورات و المشاهد المحتملة
المصدر:	المجلة العربية للعلوم السياسية - لبنان
المؤلف الرئيسي:	بوضياف، محمد
المجلد/العدد:	ع 29
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2011
الشهر:	يناير
الصفحات:	9 - 26
رقم MD:	461556
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	المعارضة السياسية ، الجزائر ، النظم السياسية ، المصالحة الوطنية ، الجيش الجزائري ، عبدالعزيز بوتفليقة ، رئيس الجزائر ، الانتخابات ، السلطة التشريعية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/461556

النظام السياسي الجزائري في ظلّ خيار المصالحة الوطنية: التطورات والمشاهد المحتملة

محمد بوضياف(*)

كلية الحقوق والعلوم السياسية،

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة المسيلة ـ الجزائر.

مقدمة

مثّل قرار تقليص الرئيس الجزائري اليمين زروال ولايته، وتنظيم انتخابات رئاسية مسبقة اعترافاً بحالة الانسداد التي وصل إليها النظام السياسي الجزائري، بحيث أصبح يتجه نحو انفراط اللحمة الاجتماعية، من خلال إدماجه الجماعات الطائفية والهياكل القبلية في إدارة الشؤون العامة، وتبنيه منهج الاستئصال والعنف في تسوية الخلافات. وتؤكد ذلك كل المؤشرات الأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، بالإضافة إلى مسألة تدويل الأزمة وما يطرحه من تعقيدات.

في ظل هذه الظروف، نظّمت انتخابات رئاسية مسبقة (نيسان/أبريل ١٩٩٩)، ميّزها ترشح عبد العزيز بوتفليقة الذي اتهم بأنه الواجهة الجديدة لحكم الأقلية النافذة. وتحت تأثير هذا المشهد المليء بالشكوك في نزاهة الانتخابات وحرية الترشيح فيها، فاز عبد العزيز بوتفليقة وأزمة الشرعية تلاحقه. لكن قوة الرجل وحنكته السياسية، وعزمه على تجاوز الأزمة ومحو آثارها، حدت به إلى تدشين مرحلة جديدة من تاريخ النظام السياسي الجزائري أساسها المصالحة بين كل الجزائريين.

وسنحاول الكشف عن التطورات الحاصلة داخل النظام، وتحليل التفاعلات بين أهم مكوّناته في ظل هذا الخيار. وستقترب في ذلك من خلال فحص متغيّري النخبة والانتخابات، ومن ثم تحليل العلاقة بين النخب الحاكمة على اختلاف توجهاتهم، والكشف عمّا إذا كان الصراع بين قيادة الجيش ومؤسسة الرئاسة هو صراع هيمنة، أم أنه بحث عن التوازن في ظل متغيّرات إقليمية ودولية جديدة. كما تحاول الورقة تفكيك سر اهتمام القيادة الجديدة بالانتخابات وعلاقة ذلك بمصداقية وفعالية مؤسسات الدولة.

(*) البريد الإلكتروني: boudiafmohamed1@yahoo.fr.

أولاً: النخب الحاكمة والبحث عن التوازن

تجمع كل الأدبيات التي تناولت بالدراسة موضوع السلطة السياسية في الجزائر على حقيقة وجود هيكلية مزدوجة لها: **الأولى** سلطة فعلية وخفية، يقبض عليها بعض من القيادات السامية في الجيش، وحلفائهم من أصحاب المصالح. و**الثانية** سلطة شكلية ظاهرة قي يد مدنيين مهمتهم تسيير شؤون الدولة، في إطار ما تحدده السلطة الأولى. ويمثل منصب رئاسة الجمهورية مفتاح اللعبة السياسية في النظام السياسي الجزائري، بوصفه همزة الوصل بين السلطتين. ظلت هذه القاعدة تحكم سير النظام، ولا يكاد يناقشها أحد، إلى أن استقرّ الأمر للسيد الرئيس الذي اجتاز اختبار الشرعية بعد نجاحه في الاستفتاء على قانون الوئام المدني، الذي أعطاه مشروعية انتخابية واضحة، جعلته يراجع علاقته بمؤسسة الجيش بقيادة الجناح الاستئصالي، المحسوب تاريخياً على مجموعة لاكوست المتغرّبة، ويبدأ في رحلة البحث عن التوازن معها. وفي هذا الإطار، سنحاول تتبع مراحل تطور العلاقة بين الرئاسة، بوصفها بديلاً يحمل حلاً سياسياً للأزمة الجزائرية، ومؤسسة الجيش بقيادة التيار الاستئصالي، وذلك في ظل الفشل الذي لحق بالخيار الأمني (استراتيجية الاستئصال)[١].

١ ـ مرحلة التوافق والتعايش

تعود العلاقة بين المؤسسة العسكرية وعبد العزيز بوتفليقة في ظل الأزمة إلى مجريات التحضير لندوة الوفاق الوطني الأولى المنعقدة بتاريخ ٢٥ ــ ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، حيث عرضت قيادة الجيش على بوتفليقة رئاسة البلاد، والمساهمة في حلّ أزمتها. لكن عبد العزيز بوتفليقة اشترط لتولي المنصب أن توضع كل السلطات بين يديه[٢]، إذ لا يعقل، بحسب الرئيس، تبني حلّ سياسي في ظل توجهات استئصالية تعمل على إنهاء النزاع مع الجماعات الإسلامية المسلحة عن طريق القوة العسكرية وحدها. فكان أن فشلت الصفقة[٣].

ونتيجة للتصعيد الذي عرفه منحى الأزمة الجزائرية في ظل رئاسة اليمين زروال ١٩٩٥/١٩٩٨، خاصة بعد انتخابات ١٩٩٧ التشريعية التي شابها كثير من الفساد السياسي، وتحرك العديد من المنظمات والهيئات الدولية، وتوجيهها أصابع الاتهام إلى المؤسسة العسكرية، وتحميلها مسؤولية التردّي الأمني، وارتكاب المجازر في حق المدنيين، وبدأت

---

(١) حسن شوقي، «الرؤساء في الجزائر: من يصنعهم ومن يضع حداً لهم؟،» **المحقق**، العدد ٩٨ (٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨)، ص ٤ ــ ٥.

(٢) بوعلام غمراسة، «بوتفليقة.. تطويع الحديد: انتشل الجزائر من شفا الحرب الأهلية وله طريقة مثيرة في التعامل مع الصحافيين.. ووالدته مستشارته السياسية،» **الشرق الأوسط**، ٢٠٠٥/١٢/٢٣، <http://aawsat.com/details.asp?section=45article=339735&feature=1>.

(٣) Jean-Jaque Lavenue, *Algérie: La Démocratie interdite*, histoire et perspectives méditérranéennes (Paris: L'Harmattan, 1993), p. 130.

تطالب بمثول بعض من قياداتها أمام المحكمة الدولية الجنائية. الأمر الذي أقلق كثيراً المسؤولين عن تسيير المرحلة(٤).

في ظل هذا المأزق الخطير، استلم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة زمام البلاد، ولم يخف أنه مرشح للجيش، وأنه يكنّ الكثير من الاحترام لهذه المؤسسة التي تكبّدت الكثير من التضحيات لتبقى الجزائر موحّدة، وفي إطار النظام الجمهوري. ولاعتبارات تكتيكية، تجنّب الرئيس استفزاز بعض قيادات الجيش الراعية للفساد(٥)، من خلال رفعه لشعار «عفا الله عما سلف»، ودعا إلى إغلاق ملفات الماضي، بل إنه بقي يردد طيلة المرحلة الأولى من حكمه أن الجيش هو حزبه رداً على ما يشاع من صراعات بينه وبين أركان الجيش(٦).

لقد استطاع الرئيس إقناع قيادات الجيش، سواء أولئك الذين يوافقونه الرأي على ضرورة تبنّي مقاربة سياسية تقوم على أساس المصالحة الوطنية، أو أولئك الذين يرون أن لا مناص من مواجهة الجماعات المسلحة والقضاء عليها ورفض التسوية معها، بضرورة بناء تحالف بين المؤسستين لمواجهة الأوضاع المتأزمة، وإعادة بناء الثقة في النظام ومؤسساته والتحرر من ضغوط القوى الكبرى وضغوط المنظمات الدولية(٧).

لقد وفّق الرئيس في تسويق صورة التوافق والانسجام بينه وبين قيادة أركان الجيش، حتى إنه جاء في بعض التقارير الأوروبية السرية: «إن المسألة الأمنية تأتي على رأس أجندة الحكومة، وإن توافقاً كبيراً يطبع العلاقات بين الحكومة وقيادة الجيش، من أجل إنجاز المهام المنوطة بهم، وأن الجيش يحترم سلطة الرئيس. وإن بعض الاختلافات في وجهات النظر، والتي تتناقلها وسائل الإعلام، لا تعدو أن تكون جزءاً من حرية التعبير المعروفة في كل الأنظمة الديمقراطية. وإن الرئيس بوتفليقة و محمد العماري رئيس أركان الجيش يدركان كليهما أن أي خلاف بينهما لا يخدم إلا أعداء الجزائر ومصالحها العليا، وهما يعلنان تحالفهما وتطابق نظرتهما للواقع الجزائري. ومن ثم فلا داعي لتأويل تصريحاتهما في اتجاه تلطيف الأجواء على أنها متكلفة وتندرج في إطار المجاملة»(٨).

لكن المتابعة والتحليل الموضوعي لمجريات الأمور، تدفع نحو الاعتقاد بأن هذا التحالف قائم على أساس الصراع والتنافس، بين تيار يميل إلى الاعتراف بالخطأ، ويدعو إلى طيّ صفحة الماضي ويرفع شعار «لا غالب ولا مغلوب» في إطار استراتيجية المصالحة الوطنية.

---

(٤) Simon Malley, «Les Limites de la manipulation,» *Le Nouvel Afrique*, no. 139 (avril 2001), pp. 32-33.

(٥) خالد الخيرو، «في آلية العلاقة بين الرئيس بوتفليقة والمؤسسة العسكرية الجزائرية: تحالف قائم على الصراع والتنافس في إدارة المشهد السياسي،» **الزمان**، <http://www.azzaman.com>.

(٦) عمرو عبد الكريم سعداوي، «بعد عام على انتخاب بوتفليقة: الأزمة السياسية هل إلى الخروج من سبيل؟،» إسلام أونلاين، <http://www.islamonline.com>.

(٧) عبد الله راقدي، «علاقة مؤسسة الرئاسة بالمؤسسة العسكرية،» <http://www.geaocities.com>.

(٨) «Ou Va l'Algérie: Les conclusions d'un rapport confidentiel européen,» *Le Nouvel Afrique Asie*, no. 140 (mai 2001), p. 44.

وتيار استئصالي منافس، وإن قبل صيغة التحالف مع الرئيس فلأن سياسة الكل الأمني لم تؤت ثمارها داخلياً، وعملت على عزل الجزائر دولياً.

لقد أدت هذه الحساسية المفرطة من التيار الاستئصالي إلى مضايقة برنامج الرئيس ومهاجمة سياساته، وتجسّدت هذه المضايقات، تارة عبر النشاط إلا علامي، وتارة أخرى من خلال المناورات السياسية وإثارة القلاقل لزعزعة أمن واستقرار البلاد، مما أدى إلى نهاية حالة التوافق والتعايش، والدخول في مرحلة جديدة ميزها الصراع الشديد والسعي إلى حسم الأمور بشكل واضح.

٢ ـ مرحلة الصراع والتحدّي

تدرك بعض قيادات الجيش، خاصة منها ذات التوجه الاستئصالي، أن الرئيس لن يجرؤ على اتخاذ إجراءات جذرية تمسّ مركزهم في النظام السياسي كصانعين للقرار، ولا حتى الاقتراب منهم، بوصفهم يمثلون مصالح مالية واقتصادية. وعلى هذا الأساس، تم تسيير المرحلة الأولى التي وصفت بأنها مرحلة التوافق والانسجام. لكن التطورات السياسية والاقتصادية، المتمثلة أساساً في بناء شرعية الرئاسة ومشروعيتها من خلال الاستفتاء على الوئام المدني في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩[٩]، وكذلك الانفراج المالي الذي بلغ حوالى عشرين مليار دولار مع بداية العهدة الرئاسية، وارتفاع احتياطي التحويل الذي بلغ حوالى ١٢ مليار دولار نتيجة تصحيح أسعار النفط منذ نهاية سنة ١٩٩٩، بالإضافة إلى النجاح الباهر الذي حققه الرئيس في مجال فك عزلة النظام السياسي في محيطه الإقليمي والدولي، زاد من ثقته في نفسه، فلم يسعه إلا مراجعة الميثاق الذي يربطه ببعض القيادات العسكرية المتنفذة، ورفض أن يكون ثلاثة أرباع رئيس، كما صرح بذلك في بعض المناسبات، وتحول التوافق إلى صراع وتحدّ تمحور أساساً حول مراقبة الريع النفطي، والخصومات العقائدية حول سياسة الإصلاحات. وقد تجلّت هذه الصراعات في ما يلي:

أ ـ أحداث منطقة القبائل (نيسان/أبريل ٢٠٠١)

في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١، وأمام إطارات الدولة، قدم رئيس الجمهورية الخطوط العريضة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي. وبدون سابق إنذار انفجرت مدينة تيزي وزو بشكل يثير الدهشة، ويدفع إلى البحث عن تفسير منطقي ومقنع لردّة الفعل التي قام بها سكان منطقة القبائل على أثر وفاة طالب ثانوي في مقر الدرك الوطني لبني دواله ولاية تيزي وزو[١٠]. لقد طالب المحتجون بشكل عنيف جداً إخلاء الدرك لمنطقة القبائل، ومعاقبة الدركيين المتسببين في الأحداث، وتلبية المطالب الأمازيغية بكل أبعادها بدون استفتاء،

(٩) خالد شايب، **بوتفليقة الرئيس وحصيلته: التحدي** (الجزائر: دار الحكمة، ٢٠٠٤)، ص ٢٣٨.

(١٠) عبد النور بن عنتر، «تداعيات ترسيم الأمازيغية لغة وطنية في الجزائر،» **المعرفة** (الجزيرة) (٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)، ص ٣، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/40BDFA83-B851-41BA-A70E-AB68084 714CA.htm>.

وبدون شروط، ومطالب أخرى اجتماعية بما فيها تعويض أهل الضحايا(١١). لقد أراد المستثمرون في هذه الحادثة، التي كان من الممكن معالجتها بشكل أكثر هدوءاً ورزانة، إطلاق ديناميكية سياسية تتمحور حول فكرة «اضطهاد منطقة القبائل»، ثم تصديرها إلى باقي مناطق البلاد، مع الإلحاح على إنجاز المطالب بشكل فوري. لقد عصفت بمنطقة القبائل من جراء هذا التحريض موجة من التخريب والاعتداء على رموز الدولة، والأشخاص، والممتلكات. وكل ذلك قصد إيصال رسالة إلى الرئيس: إنك شخص غير مرغوب فيه، أو على الأقل إجباره على مراجعة سياسته في ما يتعلق بتوجيه الريع النفطي، كما جاء به مخطط الإنعاش الاقتصادي(١٢).

لقد احتجزت سياسة تطهير جهاز الدولة، التي انتهجتها الرئاسة، مصالح مجموعات سياسية اقتصادية ومالية. حيث إن نظام التوزيع الجديد وضع أسس المنافسة على قاعدة الجودة التجارية، خاصة في ما يتعلق بالمتعاملين الأجانب. وقد أدت هذه السياسة إلى بروز شركاء جدد، مثل: الهند، قطر، الإمارات العربية، كوريا الجنوبية، الصين، وصعود دول، كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وكل ذلك على حساب الشريك التقليدي فرنسا، التي تمنّت انصراف رئيس الدولة، واعتبرته جزءاً من المشكلة، كما جاء في صحيفة **لوموند** الاشتراكية. وصرح الرئيس الفرنسي جاك شيراك عن استيائه عن تراجع تأثير بلاده في المجال الاقتصادي لحساب شركاء آخرين، وأكد أن باريس ليست راضية عن اهتزاز العلاقة المتميزة بين البلدين بسبب أحداث منطقة القبائل، التي وصفها بالعنيفة والدقيقة(١٣). لقد حاولت الدوائر الرسمية الفرنسية إحراج القيادة الجزائرية الجديدة بمثل هذه التصريحات، ولفت انتباهها إلى ما يمكن أن تمارسه من ضغوط في ظل أوضاع جدّ هشّة.

وقد استعانت الدوائر الاقتصادية والمالية الفرنسية لمواجهة هذه التوجهات الجديدة بالكمبرادور الجزائري، للضغط على الرئيس، ومن ثم التفكير بالتنحّي، فجنّدوا لذلك الصحافة «الحرة»، وتوسّلوا «الاشتراكية العالمية»، بأن تعيّن لجنة تحقيق دولية للنظر في الأوضاع الجزائرية. لقد سعت المصالح الفرنسية وحلفاؤها في الجزائر جاهدة لإبراز الرئيس كمجرم سياسي لا هم له إلا الظفر بعهدة رئاسية ثانية(١٤).

ب ـ أزمة جبهة التحرير الوطني

بعد فشل محاولة تأليب الرأي العام عليه من خلال أحداث القبائل، عزم الفريق المعارض للرئيس على قطع الطريق أمامه للترشح لعهدة رئاسية ثانية. فحاولوا عزله

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) شايب، المصدر نفسه، ص ٢٤٠ ـ ٢٤١.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٤٠ ـ ٢٤١.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٤٤ ـ ٢٤٦.

سياسياً عن طريق تحريض بعض من قيادة جبهة التحرير الوطني، بزعامة علي بن فليس أحد مقربيه[١٥]، وأوهموه أن بإمكانه أن يكون بديلاً من الرئيس، ونظّموا له الزيارات المتكرّرة إلى باريس، التي استقبل فيها كرئيس للجمهورية الجزائرية. واسترسل هو في انتقاد سياساته، وتراجع الحزب عن تأييده لسياسة المصالحة الوطنية، وتخندقت جبهة التحرير الوطني في خندق واحد مع التيار الاستئصالي الموالي للمصالح الفرنسية في الجزائر[١٦]. واستطاع علي بن فليس الترشح باسم جبهة التحرير الوطني من خلال المؤتمر الاستثنائي. لكن فريق الرئيس بقيادة عبد العزيز بلخادم وزير الخارجية آنذاك، تصدّوا لهذه المحاولة بتنظيم حركة تصحيحية، وصفت مناورات بن فليس بأنها انحراف عن خط الجبهة الأصيل، القائم على جمع الكلمة والمصالحة بين الجزائريين. وفي هذا الإطار، فتحت الإدارة وسائل الإعلام الثقيلة لدعم جناح بلخادم[١٧]، كما قام الرئيس بإقالة علي بن فليس من رئاسة الحكومة في أيار/مايو ٢٠٠٣ وإقالة ستة وزراء موالين له[١٨]. ومع تصاعد وتيرة الصراع حول من سيفوز بكرسي الرئاسة، ترددت لدى أوساط سياسية ودبلوماسية أن الفريق العماري قائد أركان الجيش، كان أبرز الذين اعترضوا على تجديد ولاية بوتفليقة في مقابل دعم بن فليس[١٩]، رغم تصريحاته الصحفية بأن الجيش في انتخابات ٢٠٠٤ سيكون حيادياً.

ج ـ الحملات الإعلامية الممنهجة ضد سياسات الرئيس

أدت الصحافة «الحرة» دوراً معتبراً في تأجيج الصراع الذي دار بين الرئيس ومعارضيه، وحاولت زرع الشك في مصداقية برنامجه، فانتقت عناوينها بشكل دقيق لضرب إنجازاته. وركزت على أخبار الاغتيالات، ونشاط الجماعات المسلحة، وعودة حالة اللاأمن لتكرّس لدى الرأي العام أن السياسات المعتمدة في المجال الأمني قد فشلت، وعملت الصحافة المناضلة لصالح أطروحة الاستئصال على إشاعة أخبار الفساد والمفسدين، حتى تحولت الجزائر من خلال هذه العناوين إلى ساحة من الفاسدين، مما كان يوحي بأن الأوضاع ميؤوس منها، وأن الإصلاح الذي باشره الرئيس ما هو إلا شعارات[٢٠].

---

(١٥) Ali Benatallah, *Pour L'amour de l'Algérie* (Alger: Edition El-Hikma, 2004), p. 47.

(١٦) سليم العلمي، «الجزائر: من مشروع الوئام إلى سباق الرئاسة،» أون إسلام (٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣)، <http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/arab-region/86376-2003-05-22%2018-28-29.html>.

(١٧) يوسف شلبي، «الجزائر على فوهة بركان سياسي،» **مجلة العصر** (٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣)، <http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=4876>.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) محمد مقدم، «بوتفليقة جنرالاً وحيداً في الجزائر بعد إقالته جنرالات الحياة السياسية وتطهير العسكر،» **الحياة**، ٢٠٠٥/٢/١٤، ص ٣.

(٢٠) انظر عناوين الصفحات الأولى من يومية **الخبر** الجزائرية من قبيل انتخابات الرئاسة ٢٠٠٤ إلى اليوم.

٣ ـ مرحلة الحسم

كان من أبرز نتائج فوز عبد العزيز بوتفليقة بعهدة رئاسية ثانية، هي حدوث تصدع داخل المؤسسة العسكرية، إذ وجد الفريق محمد العماري، وهو الرجل الأول في المؤسسة، نفسه معزولاً وحيداً في مواجهة أوضاع جديدة تصبّ كلها في اتجاه دعم الرئيس، فكان أن قرر مع نهاية حزيران/يونيو للسنة نفسها تقديم استقالته والتحول إلى التقاعد. وقد تضامنت معه مجموعة من كبار الضباط المؤيدين لنهجه، ومن أبرزهم الجنرال شريف فضيل (مدير خلية مكافحة الإرهاب)، كما أحيل على التقاعد المسبق حوالى ٨٠٠ ضابط آخر[٢١]. بعد هذه الإجراءات يكون الرئيس قد تخلص من أصعب معارضيه من داخل المؤسسة العسكرية. وكل الكتل والعصب الباقية الأخرى أبدت دعمها للخيارات المعلنة للرئيس، التي تؤكد إنجاح مسار احترافية المؤسسة العسكرية، وعدم تدخلها في الشؤون السياسية، وتجنبها أي اتصال مع المحيط السياسي أو الإعلامي أو الدبلوماسي، إلا في حدود الاختصاص العسكري، وضمن هرمية الجيش الجزائري، وضرورة الخضوع بشكل كامل إلى السلطات المباشرة لرئيس الجمهورية بصفته وزيراً للدفاع والقائد الأعلى للقوات المسلحة.

ثانياً: دور الانتخابات في إضفاء المصداقية على المؤسسات

لقد تأكد للسلطة السياسية في الجزائر أن لا مناص من بناء الشرعية، وإضفاء المصداقية على مؤسسات الدولة لمواجهة الأوضاع الداخلية والتصدّي للضغوط الخارجية. وفي هذا الصدد، سنعمل على فحص مصداقية العملية الانتخابية، وتقييم مدى فعالية مخرجاتها، سواء تعلق الأمر بالمؤسسة التنفيذية، أو الهيئة النيابية.

١ ـ تقييم العمليات الانتخابية المتعاقبة لفترة ما بعد رئاسيات ١٩٩٩

إن إدارة العملية الانتخابية هي التي تحدد مدى التزام النظام السياسي بالديمقراطية. فمراقبة العملية الانتخابية وحياد الإدارة المنظمة لها، هي العناصر التي من شأنها أن تعزز ثقة المتنافسين[٢٢]. ولقد مثلت انتخابات ٥ حزيران/يونيو ١٩٩٧ نموذجاً فاشلاً في التعبير عن الرغبة في بناء مؤسسات ذات مصداقية، والعودة إلى مسار التحول إلى الديمقراطية. وبقيت صورة التلاعب والتحايل على الإرادة الشعبية تلاحق المؤسسات المنبثقة عن هذه العملية السياسية[٢٣].

---

(٢١) المصدر نفسه، ص ٣.

(٢٢) جاي غودين جيل، **الانتخابات الحرة والنزيهة: القانون الدولي والممارسة العملية**، ترجمة أحمد منيب وفايزة حكيم (القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ٢٠٠٠)، ص ١٤٣.

(٢٣) Rachid Tlemçani, *Elections et élites en Algérie: Paroles de candidats* (Alger: Chihab Edition, 2003), p. 121.

أمام هذه الوضعية التي لا تساعد على حل الأزمة وتجاوزها قررت قيادة المرحلة الجديدة أن تعمل على إنجاح كل المواعيد الانتخابية كاستراتيجيا لتعزيز البناء المؤسساتي الجزائري، وإضفاء المصداقية عليه.

أ ـ الانتخابات الرئاسية ١٩٩٩

بالرغم من الضمانات التي ظل يؤكدها رئيس الجمهورية اليمين زروال، وتأكيدات قيادات الجيش، على توفير الشروط الضرورية لإجراء انتخابات رئاسية بكل شفافية[٢٤]، وبالرغم من تنصيب أحمد بجاوي[٢٥]، رئيساً للجنة السياسية الوطنية للمراقبة الانتخابات الرئاسية، وإعطاء المهلة الكافية للأحزاب السياسية لتحضير نفسها لهذا الموعد الانتخابي، وفتح المشاورات معهم حول الكيفية والشروط المتعلقة بتنظيم هذه الانتخابات[٢٦]، فوجئ الجميع بانسحاب ستة[٢٧] مرشحين بحجة أن الالتزامات التي تعهدت بها السلطة لم تجسد ميدانياً، وأنها تروّج لما وصف بمرشح الإجماع في إشارة إلى عبد العزيز بوتفليقة[٢٨]، وأن الجيش الذي طالما سيطر على الحياة السياسية في الجزائر لن يترك منصب رئاسة الجمهورية للتنافس المفتوح[٢٩]، بالإضافة إلى اعتراضها على ترشح محفوظ نحناح أشد المنافسين لبوتفليقة[٣٠]. كما كان واضحاً ولافتاً للانتباه وقوف غالبية مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات النقابية وبعض الأحزاب السياسية إلى جانب ما سمّي آنذاك بمرشح الإجماع[٣١].

تابعت الولايات المتحدة الأمريكية انتخابات الرئيس في نيسان/أبريل ١٩٩٩ بكل اهتمام، وثمّنت نتائجها واعتبرت أن تحرك الجيش ضد نتائج الانتخابات عمل غير متوقع، وأن الرئيس المنتخب في إطار عملية حرة وشفافة سيحظى بالشرعية اللازمة لإطلاق

---

(٢٤) خطاب رئيس الجمهورية إلى الأمة بتاريخ ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٩.

(٢٥) قامت السلطات بتعيين محمد بجاوي، قاضٍ في المحكمة الدولية بلاهاي، على رأس اللجنة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات الرئاسية، وذلك لما تحظى به هذه الشخصية من مصداقية ونزاهة، واعتبر الكثيرون هذا التعيين أنه دليل على نية السلطة في إجراء انتخابات حرّة ونزيهة.

(٢٦) عبد النور بن عنتر، «صدى نتائج انتخابات ١٩٩٩،» الجزيرة.نت (٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣)، <http:// www.aljazeera.net>.

(٢٧) المرشحون الستّة هم على التوالي: حسين آية أحمد، يوسف الخطيب، أحمد طالب الإبراهيمي، مولود حمروش، مقداد سيفي، سعد جاب الله عبد الله.

(٢٨) «بيان انسحاب المرشحين الستة من رئاسيات ١٩٩٩،» **الخبر**، ١٩٩٩/٤/١٥، ص ٣.

(٢٩) أحمد يزيد، «تحولنا من مرحلة اختيار الجيش إلى عدم اعتراض الجيش،» **الخبر**، ١٩٩٨/١١/١٤، ص ٢.

(٣٠) من بين الشهادات التي حظي بها رئيس «حركة مجتمع السلم»، شهادة القائد يوسف الخطيب وغيره من قيادات ناحية العاصمة، كما أن السلطات الجزائرية عبر وزارة المجاهدين تراجعت عن قرارها وسلّمت الشهادة المطلوبة في ملف الترشح (المشاركة في الثورة)، وأعلن عنها عبادوا وزير المجاهدين آنذاك في تأبينية الشيخ في ملعب البليدة، في حزيران/يونيو ٢٠٠٣.

(٣١) Tlemçani, *Elections et élites en Algérie: Paroles de candidates*, pp. 101-109.

الإصلاحات المطلوبة(٣٢). وفي مقابل الموقف الأمريكي الداعم لنتائج الانتخابات، طبع الموقف الفرنسي شيئاً من التكتم والغموض، وإن عملت الدبلوماسية على دعم العملية الانتخابية وتأمينها على مستوى التراب الفرنسي، حيث الجالية الجزائرية موجودة بكثرة(٣٣).

بالرغم من الضمانات(٣٤) والإمكانيات التي وفرتها السلطات الجزائرية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وبالرغم من تزكية الكثير من الهيئات الدولية لها(٣٥)، بقيت نتائجها تغشاها الشكوك، لكنها لم ترق لأن تؤسس لطعون تخدش حرية ونزاهة هذه الانتخابات، واستلم الرئيس مهامه دون أية عقدة.

ب ـ انتخابات ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٢ التشريعية

مثلت انتخابات ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٢ رهاناً بالنسبة إلى مؤسسة الرئاسة، ذلك أن التصويت لصالح أحزاب الائتلاف الحكومي المكوّن من جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي، وحركة مجتمع السلم، سيصب في صالح الرئيس، وهو له بمثابة تزكية ثانية لبرنامجه وتكريساً لشرعيته التي خدشتها عملية انسحاب المرشحين الستة في انتخابات نيسان/أبريل ١٩٩٩.

وحتى ينجح الموعد الانتخابي، حرصت الرئاسة والسلطات المعنية بإدارتها على تهيئة الظروف، وتوفير كل الشروط اللازمة لكي تكون حرة ونزيهة. ففي إطار تهدئة الأوضاع في منطقة القبائل، قام الرئيس بالإعلان عن دستورية اللغة الأمازيغية، وحثّ الداخلية على تقليص عدد مكاتب التصويت المتنقلة، ومنع القوة العمومية من دخول مكاتب التصويت، وإلزام وسائل الإعلام العمومي بمعاملة جميع المرشحين بشكل عادل(٣٦). كما أوكل رئاسة اللجنة السياسية الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات التشريعية إلى سعيد بوالشعير، الذي شدد على ضرورة انخراط الأحزاب بفاعلية في عملية المراقبة لقطع الطريق أمام أية محاولة للتلاعب بالأصوات(٣٧).

---

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٨٢.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٨٤.

(٣٤) جرت انتخابات نيسان/أبريل ١٩٩٩ الرئاسية تحت أحكام الأمر الرئاسي ٩٧/٠٧ المؤرخ في ٦ آذار/مارس ١٩٩٧، والمتضمّن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات. وقد اشتمل الأمر على ٢٢١ مادة حاولت تأطير العملية الانتخابية من كل جوانبها، سواء من حيث الضمانات، أو المراقبة، أو الإمكانيات لإجراء انتخابات حرّة ونزيهة. غير أنّ تحفظات الفاعلين السياسيين ظلّت قائمة خاصة على المادة ٦٣ والمتعلقة بأماكن تصويت أفراد الجيش وأسلاك الأمن، والمادة ١٥٩ التي حدّدت شروط الترشح وكرّست تهميش الولايات الأقلّ كثافة سكانية.

(٣٥) شارك في انتخابات ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩ حوالى ١٧,٤٩٤,١٣٦ ناخباً، صوّت منهم حوالى ١٠,٥٣٦,٧٥١، أي بنسبة مشاركة قُدِّرَت بـ ٦٠,٢٥ بالمئة، وذلك بحسب الأرقام الرسمية، وفاز بها عبد العزيز بوتفليقة بحصوله على سبعة ملايين صوت.

(٣٦) «الانتخابات التشريعية الجزائرية،» **الشرق الأوسط**، ٢٠٠٢/٥/٣٠.

(٣٧) «الانتخابات التشريعية في الجزائر،» وكالة الأنباء الجزائرية، ص ٢، <http://www.aps.dz>.

دعت المعارضة، خاصة تلك المحسوبة على منطقة القبائل، كجبهة القوى الاشتراكية، التجمّع من أجل الثقافة الديمقراطية وحركة العروش، بالإضافة إلى المجلس التنسيقي للجبهة الإسلامية للإنقاذ المحلّة، إلى مقاطعة الانتخابات، وشكّكت في نزاهتها[٣٨]. وبحسب نسبة المشاركة، فإن المعارضة استطاعت أن تؤثر في مجريات العملية الانتخابية، بحيث قاطع الجزائريون هذا الموعد بنسبة ٥٣,٩١ بالمئة، وتميزت منطقة القبائل في هذا الشأن.

أفرزت الانتخابات التشريعية ٢٠٠٢[٣٩]، وهي ثالث تجربة انتخابية برلمانية منذ اعتماد دستور ١٩٨٩، عودة التيار الوطني على حساب التيار الإسلامي مقارنة بالانتخابات التشريعية التي سبقتها[٤٠].

وفي الأخير، تجدر الإشارة إلى أن إجراء الانتخابات البرلمانية في الجزائر منذ بداية التجربة التعددية، يعطي نتائج غير واضحة بالنسبة إلى حقيقة التطور الديمقراطي. فمنذ إبعاد الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ونسبة المشاركة في تراجع وانخفاض مستمر. ونتائج الانتخابات لا تسلم من الحرج والتشكيك، ذلك أنها فسحت المجال أمام أحزاب السلطة، والأحزاب الموالية لها[٤١].

ج ـ الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٤

مثلت الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ تحدياً، لكل من السلطة، والطبقة السياسية، والمجتمع المدني، في تكريس تجربة المشاركة السياسية، والممارسة الانتخابية الحرة والنزيهة. وقد تمت في كنف الهدوء والأمن، وميزتها الشفافية وحرية المنافسة. وقد سعت السلطة إلى توفير كافة الشروط والضمانات حتى تهيئ لها أسباب النجاح والمصداقية[٤٢].

حازت انتخابات ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ [٤٣] تزكية العديد من الجهات المحلية

---

(٣٨) حمد يسين، «لا يمكن الجزم بنزاهة الانتخابات،» **الخبر**، ٢٠٠٤/٥/٢٨، ص ٢.

(٣٩) فازت «جبهة التحرير»، بـ ١٩٩ مقعداً من أصل ٣٨٩، متبوعة بـ «التجمع الوطني الديمقراطي» الذي حصل على ٤٧ مقعداً، في حين تراجع «التيار الإسلامي» بشكل عام وخسر حوالى ٢١ مقعداً بالنظر إلى انتخابات ١٩٩٧.

(٤٠) مولود ديدان، **مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية** (الجزائر: دار النجاح للكتاب، ٢٠٠٥)، ص ٣٩٨.

(٤١) أميرة محمد عبد الحليم، «الانتخابات التشريعية الجزائرية: معادلة السياسة والاقتصاد،» **مجلة الديمقراطية**، العدد ٧ (٢٠٠٢)، ص ١٨١.

(٤٢) «دور نظام الانتخابات الحرّة في ترسيخ مصداقية البناء المؤسساتي في الجزائر: الانتخابات الرئاسية ٨ أفريل ٢٠٠٤ نموذجاً،» **الفكر البرلماني**، العدد ٦ (تموز/يوليو ٢٠٠٤)، ص ٧ ــ ١٠.

(٤٣) بلغت نسبة المشاركة في انتخابات ٢٠٠٤ حوالى ٥٨,٠٧ بالمئة، وهي بلا شكّ نسبة معتبرة وعالية، وفاز فيها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بنسبة ٨٤,٩٩ بالمئة، متقدّماً على منافسيه، علي بن فليس بـ ٦,٤٢ بالمئة من الأصوات، وعبد الله جاب الله بـ ٥,٠٢ بالمئة، وسعيد سعدي بـ ١,٩٤ بالمئة، وقد بلغ عدد الأصوات المعبّر عنها حوالى ١٠,١٧٩,٧٠٢ ناخب.

والدولية، واعتبرت الانتخابات الأكثر نزاهة منذ ١٩٦٢. وهي، بحسب المتتبعين، نقطة تحول مهمة في تاريخ الجزائر السياسي، بحيث لم تحسم نتائجها ابتداء، بل ظل التنافس مفتوحاً إلى آخر لحظة منها[٤٤].

د ـ الانتخابات التشريعية ٢٠٠٧

تدخل الانتخابات التشريعية التي جرت في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٧ في السياق نفسه الذي أنتج مجموع العمليات الانتخابية منذ ١٩٩٩، فقد جاءت في موعدها، وتميزت بإدخال بعض التعديلات على قانون الانتخابات[٤٥].

تم تعيين، وللمرة الرابعة، سعيد بوالشعير، منسقاً للجنة السياسية الوطنية لمراقبة الانتخابات، وقد أجمعت الطبقة السياسية على شخصه، لما له من خبرة ودراية في الشؤون الانتخابية، بالإضافة إلى المصداقية التي يتمتع بها[٤٦].

ونخلص في الأخير إلى أن الاستراتيجيا المؤسساتية التي اعتمدتها السلطات الجزائرية مدعومة من بعض الأحزاب الموالية لها، استطاعت أن تضمن، ولو بشكل نسبي، شيئاً من الاستقرار للمؤسسات الجزائرية، وتحقيق ما كان يتطلع إليه الشعب الجزائري من أمن واستقرار سياسي واجتماعي، وحتى اقتصادي، وأن عودة السلم المدني وبوادر نجاح مشروع المصالحة الوطنية، وإطلاق المشاريع الاقتصادية، هي مؤشرات حقيقية لنجاح هذه الاستراتيجيا المؤسساتية المبنية أساساً على النزاهة والتنافس الحر. وسنحاول في ما تبقى من البحث الاطلاع على مدى فعالية هذه المؤسسات المنتخبة، ومدى مساهمتها في ترسيخ مسار التحول الديمقراطي.

٢ ـ فعالية المؤسسات المنتخبة

لقد وفرت الانتخابات المتعاقبة الكثير من الطاقة لمؤسسات الدولة الجزائرية لمواجهة الضغوط الداخلية والخارجية. وتعتبر إنجازات مؤسسة الرئاسة، وأهم مساهمات المجلس الشعبي الوطني، السبب الرئيسي في إحداث التوازن السياسي الداخلي، وإطلاق مشاريع

(٤٤) «نتائج الانتخابات الرئاسية أفريل ٢٠٠٤،» (١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤)، <http://www.boutflika2004.org>.

(٤٥) ومن ذلك الإشراف القضائي على الانتخابات، تطهير القوائم الانتخابية وبرمجتها بالإعلام الآلي على المستوى الوطني، فتح مكاتب ومراكز تصويت للمراقبين، استعمال الحبر الانتخابي لمنع تكرار التصويت، السّماح لقوّات الأمن والجيش والحماية المدنية بالتصويت في أماكن سكناهم، وهذا يعني تأكيد إلغاء المكاتب الخاصة. وأعطى القانون الحقّ للمرشحين، أحزاباً كانوا أو قوائم حرّة، للاطلاع على القائمة الانتخابية والحصول على نسخة منها، كما فرض القانون نشر قائمة أسميّة لأعضاء مكاتب ومراكز التصويت من المؤطرين، وتسليم نسخة منها لممثّلي الأحزاب السياسية والقوائم الحرّة، وتسليم نسخ من محاضر الفرز، مصادقاً عليها من طرف رئيس المكتب، للممثل المؤهل قانوناً.

(٤٦) ح. سليمان، «الهيئة الناخبة ترتفع إلى ١٨ مليون و٢٤ حزباً مع الأحرار في سباق التشريعات،» **الخبر اليومي**، ٢٠٠٧/٢/٢١، ص ٢.

التنمية والاهتمام بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك إعادة بناء العلاقات الخارجية، وفقاً للمصالح والإمكانيات الجزائرية، وما يتيحه المحيط الخارجي من فرص.

أ ـ مؤسسة الرئاسة

عملت مؤسسة الرئاسة بعد انتخابات ١٩٩٩ على طرح منهج جديد للخروج من الأزمة التي عرفتها الجزائر منذ إلغاء انتخابات ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. وقد وفرت شرعية العمليات الانتخابية المتعاقبة (١٩٩٩ و٢٠٠٤) المشروعية الكافية لطرح وتنفيذ برنامجها، واستطاعت أن تعالج القضايا المعقدة والحساسة بكل ثبات ورزانة، مستأنسة بالتفويض الذي منحها إياه الشعب. فقد باشرت حل المسألة الأمنية بعيداً عن كل ضغط وبدون أن تكون رهينة لأية فئة[٤٧]. حظي القانون على موافقة ٩٨ بالمئة من الشعب الجزائري، وأصدر الرئيس بموجبه عفواً شاملاً عن الجماعات المسلحة التي دخلت في هدنة مع الدولة. وقد امتثل للقانون حوالى ٨٠ بالمئة منهم[٤٨].

وفي برنامجه الانتخابي لعهدة رئاسية ثانية، طرح الرئيس مشروعاً للسلم والمصالحة، وذلك لإنهاء ما اتفق على تسميته المأساة الوطنية. ورغم حصوله على أكثر من ٨٤,٩٩ بالمئة من الأصوات التي أقرّت الميثاق يوم ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤[٤٩]، مما يخوله إنهاء الأزمة من أساسها من خلال إعادة الاعتبار للحقوق المدنية والسياسية لمناضلي وقيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحلّة، إلا أنه فضل تبني استراتيجية صنع الارتياح العام. فلا هو أراد استفزاز الأطراف الاستئصالية، ولا قطع أمل القيادات الإسلامية بإمكانية العودة إلى الساحة السياسية.

إلى جانب الملف الأمني، بدت فعالية مؤسسة الرئاسة من خلال معالجتها لملف القضية الأمازيغية، حيث صرح الرئيس بعزمه على إقرار دستورية اللغة الأمازيغية كلغة وطنية، في خطابه ليوم ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، دون استفتاء شعبي. ولعل السبب يرجع إلى أقلية دعاة ترسيم اللغة الأمازيغية في المجتمع الجزائري، وعدم توافق البربر بينهم على طبيعة وشكل هذه اللغة. كما أن التخوف من عدم تزكية المشروع عبر الاستفتاء قد يسقطه لمدة ولاية تشريعية كاملة، وهو ما لا يريده الرئيس[٥٠].

---

(٤٧) عرض قانون الوئام المدني في تموز/يوليو ١٩٩٩، وحصل على تصديق البرلمان عليه، لكنّ الرئاسة أصرّت على طرحه للاستفتاء الشعبي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، تشديداً على حيوية الثقة التي تتوفر عليها المؤسسة الرئاسية.

(٤٨) أميرة محمد عبد الحليم، «سياسات الإصلاح في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بين الاستقرار السياسي والنهوض الاقتصادي،» ورقة قدّمت إلى: **المؤتمر السنوي الخامس للباحثين الشباب** (القاهرة: مركز الدراسات الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم بالسياسية، ٢٠٠٣)، ص ١٠ ــ ١١.

(٤٩) «نتائج الانتخابات الرئاسية أفريل ٢٠٠٤،» (٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤)، <http://www.boutflika2004.org>.

(٥٠) بن عنتر، «تداعيات ترسيم الأمازيغية لغة وطنية في الجزائر،» ص ٤.

بدت مؤسسة الرئاسة جدّ نشطة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، فقد سعت إلى العودة بالجزائر إلى سابق عهدها في النمو، واستعادت التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني، وتراجعت نسبة البطالة، وفاق الاحتياطي من الصرف ٣٠ مليار دولار، وتقلص حجم المديونية(٥١). كما عرفت السياسة الخارجية حيوية جديدة، استهدفت بالإضافة إلى تحسين صورة الجزائر التي شوّهها الإرهاب، جلب الاستثمارات الأجنبية الضرورية لبعث الاقتصاد.

ب ـ المؤسسة التشريعية

رغم الانتقادات التي توجه إلى الهيئة التشريعية بسبب قصورها، فإن البرلمان الجزائري، بحسب الكثيرين، يخوض تجربة لم تنضج بعد. فلئن ظل طيلة زمن الأحادية الحزبية يوظف لشرعنة قرارات السلطة، فهو إلى اليوم لم يتخلص من هذه السيطرة، بسبب تحالفات أقامتها السلطة مع موالين لها ولأهدافها من مختلف الأحزاب والقوى الاجتماعية.

من البديهي أن يكون التشريع هو الوظيفة الأولى للبرلمان، غير أننا نجد في الفترة ما بين ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٢، وهي الفترة التشريعية الأولى بعد إلغاء انتخابات كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، أن البرلمان ناقش وصوّت على ٧٦ نصاً قانونياً وساهمت الحكومة بـ ٦١ مشروع قانون، كما صادق البرلمان على ٩ أوامر رئاسية، وحاول نواب الشعب اقتراح ٢٠ نصاً قانونياً، لم يمر منها إلا أربعة(٥٢).

أما في الفترة التشريعية الثانية التي امتدت من أيار/مايو ٢٠٠٢ إلى أيار/مايو ٢٠٠٧، فقد تخلى فيها النواب تماماً عن صلاحية التشريع(٥٣)، وفسحوا المجال واسعاً أمام الهيئة التنفيذية للقيام بهذا الواجب(٥٤).

في ما يتعلق بالرقابة، فقد قامت المؤسسة التشريعية الجزائرية في الفترة ما بين ١٩٩٧ و٢٠٠٢ بطرح ٥٠١ سؤال شفوي، وأودعت ٧١٥ سؤالاً مكتوباً، وأجرت ثلاثة استجوابات للحكومة، وأنشأت ثلاث لجان تحقيق. وكرست هذه الممارسة في الفترة التشريعية الممتدة بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٧، حيث طرح ٣٤٧ سؤالاً كتابياً، ووجّه ٥٥٩ سؤالاً شفوياً إلى الحكومة(٥٥).

بعد هاتين الإشارتين، يتضح أن النظام السياسي الجزائري ما يزال يعاني رواسب

---

(٥١) «حوار مع عبد العزيز بوتفليقة،» **مجلة أسرار الشرق الأوسط**، ص ١١.

(٥٢) دارت كلها حول مسائل لا تعني المواطن (الاقتراحات تعلقت بنظام التعويضات الممنوحة لعضو البرلمان، وتعديل المادة ٢٩ من النظام الداخلي للمجلس، واقتراح خاص بعضو البرلمان)، ماعدا مقترح نواب جبهة القوى الاشتراكية المتعلّق برفع حالة الطوارئ.

(٥٣) فمن مجموع ٩٢ نصّاً أُدرج في الدورات الخاصة بالفترة التشريعية، ناقش النواب مشروعاً واحداً مقابل ٩١ نصّاً تقدّمت به الهيئة التنفيذية بين الحكومة والرئاسة، وهو ما يظهر بشكل جليّ تفوق وهيمنة المؤسسة التنفيذية على مؤسسة ممثّلي الشعب.

(٥٤) زواني يوسف، «التشريع الصلاحية الغائبة من أجنده البرلمان،» ص ٣.

(٥٥) إسماعيل مرزوق، «مسيرة التجربة البرلمانية في الجزائر:عراقة... أصالة... تقدّم،» **مجلة الفكر البرلماني**، العدد ٩ (تموز/يوليو ٢٠٠٥)، ص ١٢٢.

التسلطية والاحتكار وتغليب الهيئة التنفيذية على التشريعية. إلا أن ذلك لا يمنع من الإشادة ببعض المساهمات التي قام بها البرلمان في إطار سياسة الإصلاحات الوطنية الشاملة. فقد قنّن البرلمان منظومة القضاء الإداري، وقانون المحاكم الإدارية والقانون العضوي المتعلق بصلاحيات ونظام سير محكمة التنازع، كما قام بأول تعديل دستوري، وذلك لترسيم اللغة الأمازيغية كلغة وطنية، وعدل القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات بهدف تدعيمه بأكبر قدر من الشفافية والفعالية وتكييفه مع المعايير الدولية لترقية وحماية حقوق الإنسان السياسية. واعتمد قانون الوئام المدني كإطار من أطر وآليات تحقيق المصالحة الوطنية[٥٦].

ثالثاً: المشاهد المحتملة

تقترح الدراسة مجموعة من السيناريوهات المحتملة، التي قد تؤول إليها الأوضاع في الجزائر، أجملناها في اتجاهين اثنين:

١ ـ اتجاهات الاستمرار

في هذا الاتجاه نقترح مشهدين: مشهد يحافظ على الوضع القائم، ومشهد كارثي.

أ ـ مشهد المحافظة على الوضع القائم

يرتكز هذا المشهد أساساً على قدرة النخب الحاكمة، من ذوي التوجهات الاستئصالية والمعادية لكل مشروع بديل، أو حتى قائم على مبدأ التداول على السلطة، متحالفة مع جماعات المصالح المستفيدة من الريع النفطي، وهي ترفض الأجواء الاقتصادية التنافسية المفتوحة على السيطرة على المشهد السياسي.

وللحفاظ على هذا الوضع، يستمر هذا التحالف في إنتاج خطاب، تتكفل بتسويقه بعض وسائل الإعلام المجنّدة لخدمته، يقوم أساساً على زرع الشك وتثبيط كل الجهود الرامية إلى المصالحة بين كل أبناء الجزائر بدون إقصاء أو تهميش. وهو الحريص على توسيع وتعميق الهوة بين شرائح المجتمع، وهزّ أركانه من خلال تركيزه على إثارة بعض القضايا التي تصوّر الجزائريين على أنهم طبقات تتصارع في ما بينهم على أسس لغوية وعرقية، فضلا على الأسس الاجتماعية، وأن الفساد عام وشامل، ويمسّ كل مستويات الدولة والمجتمع، ويركّز على الحيف الاجتماعي الذي يعيشه الشعب الجزائري، الذي قررت فئاته الشابة المغامرة في اتجاه الغرب عبر الهجرة الجماعية غير الشرعية؛ كل هذا من أجل التشويش على جهود مؤسسة الرئاسة.

ومن المتوقع أن يستمر هذا التحالف في سيطرته على مؤسسات الدولة من خلال توظيف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في إطار ديمقراطية المواجهة، ومواجهة أية محاولة لإصلاح الدولة في اتجاه تتمتع به هذه المؤسسات باستقلالية كافية لممارسة

(٥٦) المصدر نفسه، ص ١٠.

صلاحياتها. ومن المتوقع أيضاً أن تستمر النخب المتنفذة في استثمار الشروخ التي تعرفها الأحزاب السياسية، وتغذيتها لإحكام السيطرة عليها ومساومتها، وإضعاف قدرتها على التمثيل الشعبي، ومواجهة محاولات استقلال الرئاسة عن مراكز القرار الأساسية حتى وإن وافقت بعد شدّ وجذب على تعديل دستوري في اتجاه نظام رئاسي. ذلك أنها تدرك تمام الإدراك أن مراقبة هذه المؤسسة وإن بدت متحرّرة في ظل حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، فإن ذلك لن يستمر، إما بسبب انهيار صحة الرئيس، أو لاقتناعهم أنه، وإن فاز بعهدة ثالثة، فمن المؤكد أنها المرة الأخيرة. وما عليهم إلا تحضير مرشحهم مع الاستمرار في التشويش وإضعاف الرئيس وإبعاده عن الأحزاب السياسية ذات الامتداد الجماهيري حتى يبقى رهينة من أتوا به.

من المتوقع كذلك أن يستمر الاعتماد على الريع النفطي لتحريك الدورة الاقتصادية، وذلك بسبب استمرار مقاطعة الاستثمار الأجنبي للاقتصاد الوطني، وعجز المؤسسة الجزائرية على المبادرة والإنتاج، كما أن التنافس الأمريكي ـ الأوروبي على منطقة المغرب العربي ستحول دون تدفق استثمارات البلدين بسبب تربص الواحد منهم بالآخر، بالإضافة إلى الأزمات العالمية التي قد تؤثر على المدى المتوسط في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

إن مشهد الوضع القائم تطبعه الضبابية، فاستمرار الصراع بين أجنحة الجيش بين استئصالي ومصالح قد يصبّ في صالح الأعمال الإرهابية، وتعطيل المشاريع التنموية، واستنزاف الأموال المحصّل عليها في مشاريع غير مثمرة. وينعكس ذلك بالضرورة على أهداف الجزائر في محيطها الخارجي، فتفتقد بذلك المبادرة والهيبة.

ب ـ المشهد الكارثي

يتمثل هذا المشهد أساساً في كون الرئيس محاصراً وعاجزاً تمام العجز على محاسبة مسؤولي الأجهزة الأمنية المكلفين بتسيير مكافحة الإرهاب، وأنه لا يملك أية سلطة على الذين عيّنوه. والوضع ما زال على الحال نفسه الذي وجد فيه سنة ١٩٩٩، فالإرهاب ما زال يقتل، والوضع الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين متدهور، رغم ارتفاع الموارد المالية للدولة[٥٧]. ولا وجود للتعددية الحزبية في الجزائر، والتعديلات التي جاءت مع دستور ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٩ كانت سطحية، ذلك أن الجيش يرفض التحول نحو نظام يحكمه مبدأ التداول على السلطة عن طريق الانتخابات. وهو لا يقبل إلا الأحزاب التي تعترف به كمصدر للسلطة، ومن ذلك حزب التجمّع الوطني الديمقراطي، وجبهة التحرير الوطني، وحركة مجتمع السلم، وهي الأحزاب التي تستولي على المجلس الشعبي الوطني. وإلى جانب هذه الأحزاب يفتح الجيش وسائل الإعلام الثقيلة أمام الأحزاب التي تفتقد القاعدة الشعبية حتى يتوهم الناس بأن هناك ديمقراطية. وبخصوص القوى الاجتماعية، خاصة منها النقابية والدينية، فإن السلطة تستمر في استيعاب الأولى وتوظيفها لمساومة المواطن. وتسعى

(٥٧) هواري عدي، «الجزائر ستصبح صومالاً آخر بعد عشر سنوات إذا...،» **الخبر**، ٢٠٠٨/٨/٢٧، ص ٢.

إلى إيجاد بديل من الحركة الإسلامية من خلال إحياء الزوايا بخصوص الثانية، ومن ثم هيكلة هذه القوى الاجتماعية في إطار توجهات السلطة.

لقد أنتجت هذه الممارسة ثقافة اليأس والقنوط من جهة، ومن جهة أخرى ثقافة الانتهازية والاستغلال. وأصبح المواطن يعيش حالة من الاغتراب يفكّر معها في «الهجرة» و«الانتحار» و«ممارسة العنف»، وطبع سلوكه الإحباط واللامبالاة. وقد زاد من تعقيد هذه الحالة سوء الأوضاع المعيشية وفشل برامج التنمية التي أطلقتها الدولة، وصرفت عليها من الأموال ما يفوق آلاف المليارات (ما بين مشروع الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو)، لكن المواطن لم يشعر بتحسن، فما زالت مشكلة السكن والبطالة وارتفاع الأسعار تضرب الاستقرار الاجتماعي الذي أصبح فوق فوهة بركان.

إن استمرار الوضع بهذا الشكل سيغذّي حتماً الجهات المتطرفة من المعارضة، ويدفع حتى بالمعتدلين إلى اليأس من الإصلاح. وقد تتطور الأمور من خلال نمو «حركة رشاد» التي تجمع بين أطراف المعارضة المقتنعين بضرورة التغيير الشامل، وهي تضم في صفوفها بعض الضباط السامين من أجهزة المخابرات، وبعض الذين مارسوا العمل الدبلوماسي الرسمي، وإطارات سامية سابقة في الدول الجزائرية، بالإضافة إلى بعض قيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحلة. وهي بالتأكيد تشكيلة خطيرة على النظام السياسي الجزائري، خاصة في ظل تصريحات بعض زعماء المعارضة المعتدلين، من أمثال عبد الحميد مهري، ومولود حمروش، من أن الأوضاع غير قابلة للتغيير. ومن ثم، فالكل ينتظر الشرارة التي تطيح بالسلطة، وتأخذ بذلك دورها في إطار إعادة هيكلة جديدة. وفي ظل هذا المنطق، فإن الوضع مرشح للانهيار. فامتداد الاحتجاجات على مستوى القطر مؤشر غير صحي وينذر بالخطر.

٢ ـ اتجاهات التغيير

بما أن واقع المعارضة في الجزائر يشهد بأنها بعيدة تمام البعد عن ممارسة فعل التغيير، فإن المرشح لذلك هو إما رئاسة الجمهورية، أو تحول داخل مؤسسة الجيش نحو تبني مقاربة ديمقراطية لتسيير شؤون الدولة.

أ ـ التغيير بقيادة مؤسسة الرئاسة

مثّل مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم، وإن كان بإرادة مؤسسة الجيش أساساً، بداية تحول نحو نظام مدني. فقد تدرج الرئيس في إزاحة بعض النافذين من المؤسسة العسكرية، وإقناع آخرين منهم بأن الظروف الدولية والداخلية لا تسمح باستمرارهم في قيادة البلد، وأن الجزائر تصفح عن كل تجاوزاتهم وأخطائهم شريطة الابتعاد عن السلطة. وقد أسست هذه الاستراتيجيا لثقافة الإخاء والتصالح بين الجزائريين، والاعتراف بالأخطاء وتحمّل مسؤولياتها.

وتندرج محاولة الرئاسة، للتملص من التحالف الحزبي المفروض عليها من قبل بعض الدوائر التي لا يروقها استقلال هذه المؤسسة، وتمرير تعديلات دستورية تفصل بين الهيئة

التنفيذية والتشريعية، في إطار تحرير الإرادة الشعبية والمؤسسات التي تمثلها، وفتح الطريق أمامها لتحمّل مسؤولياتها وإدارة الشأن العام بعيداً عن كل وصاية. وقد أبلى الرئيس بلاءً حسناً في إضفاء المصداقية على مؤسسات الدولة من خلال حرصه على إجراء انتخابات حرة ونزيهة توفر الشرعية لممثلي الشعب. وقد استعان الرئيس لإنجاز ذلك بالتوجهات الثقيلة التي تدعم الحكم الراشد والحريات والتنمية.

وعلى هذا الأساس، فإنه من المتوقع، وبدعم من النخب الحاكمة ذات التوجهات الإصلاحية، أن يكمل الرئيس برنامجه بعد انتخابه للعهدة الثالثة، ويتعزّز بذلك مسار المصالحة والسلم في البلاد، بإعادة الاعتبار للتيار الإسلامي المعارض، الذي قد يتم اعتماده بشكل متعدد حتى تتمكن السلطة من الحدّ من شعبيته المتوقعة. فسيعتمد على الأرجح جناح مدني مزراق بقوة الاتفاق المبرم بين الجيش الإسلامي للإنقاذ والسلطة الفعلية تحت رعاية الرئيس بوتفليقة. كما يتم اعتماد جناح القيادة التاريخية (علي بن حاج، بوخمخم وجماعة الجزأرة). وقد يعتمد جناح أنور هدام للإمعان في تمزيق قاعدة الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحلة.

وفي المقابل، فإن البرامج التكوينية التي تخضع لها قوات الأمن والجيش والدرك الوطني، التي تركز بشكل كبير على مسائل حقوق الإنسان واحترام دولة القانون، والارتكاز على القضاء في أداء المهام، سيكون لها بالغ الأثر في صفوف هذه القوات. وقد شرع في تنفيذ هذه البرامج بعد فوز الرئيس في سباق رئاسيات ٢٠٠٤ التي انسحب على أثرها الجنرال محمد العماري رمز السياسة الاستئصالية والكثير من قادة الجيش ذوي التوجهات نفسها. كما أن برامج التعليم والتربية الوطنية ونشاط الكثير من الجمعيات في هذا الاتجاه سيعزّز دولة القانون ويؤثر حتماً بشكل تدريجي في نمط الثقافة السياسية السائدة في النظام.

إن فوز الرئيس بعهدة ثالثة سيفتح المجال أمام القوى الاجتماعية والسياسية وتشجيعها على الانخراط بشكل فعال وجدّي في تنشيط العملية السياسية، وطبعها بالمصداقية التي طالما افتقدتها. وإن تحرير الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني من سيطرة السلطة الفعلية بالقضاء عل التحالف الرئاسي هو لا شك بداية التحول الحقيقي نحو الديمقراطية، ولعل التوجه نحو فصل جامد للسلطات من خلال التعديل الدستوري المرتقب يصبّ في اتجاه التأسيس لمعارضة حقيقية يمكنها من ممارسة صلاحياتها عبر البرلمان، إذ إن الفصل بين الهيئتين التنفيذية والتشريعية سيضطر ممثلي الشعب إلى إثبات وجودهم من خلال المراقبة وسن القوانين.

ب ـ التغيير من خلال مؤسسة الجيش

ليس مستغرباً أن يقرر قادة المؤسسة العسكرية، خاصة من ذوي التوجهات التوافقية، أن يتحمّلوا مسؤولية رعاية مسار التحول الديمقراطي في الجزائر، وذلك لما أبدوه من مساندة للرئيس وحماية لمسار المصالحة الوطنية. فهؤلاء، وبعد هذه المسيرة مع شخص الرئيس،

لا يتوقع منهم أن يتراجعوا، بل المتوقع أن يستمروا في برنامج الإصلاح حتى ولو تنحّى عبد العزيز بوتفليقة، سواء لأسباب صحية أو لغيرها. فاستقرار الجزائر في ظل الظروف الراهنة يعتمد بالأساس عليهم، فسياسة الاستفزاز من خلال الغلو في مكافحة الإرهاب، والتعدّي على الحقوق المدنية للمواطنين، خاصة في ظل الظروف الاقتصاد والاجتماعية المتردّية، لا تزيد الوضع إلا سوءاً واضطراباً، ومن ثم فإن الجيش، وبعد أن استرجع مقاليد الأمور من خلال سياسة أساسها السلم والمصالحة، لن يسمح لأي كان أن يهدد الأمن الوطني من خلال انتهاج سياسات مغامرة، بالإضافة إلى رفض الأوروبيين لأية حالة من اللااستقرار في المنطقة، خاصة بعد الأزمة التي تتهددهم، ومن ثم فهم مستعدون لحماية أمنهم على حساب أية تحالفات ثقافية.

في ظل هذا المشهد، ستعرف قوى المعارضة انتعاشاً، في إطار ميثاق وطني يحمي الثوابت الوطنية والمصالح العليا للبلد، كما سنشهد انفراط عقد التحالف الرئاسي الذي انتهت وظيفته، وقد يصطف الكل في إطار توجهين اثنين بارزين: تجمع للتيار الوطني الإسلامي، وتجمع يضم كل القوى التي تسمّي نفسها ديمقراطية، يتنفسان على أساس البرامج والرجال، وهي أمنية رئيس الجمهورية من يوم اعتلائه سدّة الحكم.

في الأخير، لا بد من الإشارة والتشديد على أن مشروع المصالحة الوطنية، بوصفه خياراً يعزّز الاستقرار السياسي والاجتماعي، ويوفر الأجواء الضرورية والملائمة لإنجاح الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر، مرهون تماماً بتقلبات أسعار النفط، وأن أي انخفاض في أسعاره سيكون بمثابة زلزال حقيقي يضرب كل انجازات الدولة الجزائرية(٥٨). وعليه، لا بد من بذل المزيد من الجهود لتحرير الاقتصاد من قبضة الريع النفطي، وإجراء الإصلاحات اللازمة والضرورية، خاصة في قطاعي التعليم والتكوين، وإقناع الجزائريين بأنهم هم من سيستفيد من برامج الإصلاح السياسي والاقتصادي، لا الشبكات الزبائنية المرتبطة بجماعات المافيا السياسية المالية(٥٩) □

(٥٨) Chams-Eddine Chitour, «Le Troisième contre-choc pétrolier: Que doit faire l'Algerie,» *L'Expression DZ*, <http://www.lexpressiondz.com>.

(٥٩) Luis Martinez, «La Rente pétrolière en Algérie: De Boumediene a Bouteflika,» *Centre d'études et de recherche internationals*, no. 1 (juillet 2009).